الشهادة التي أدلى بها وزير الخارجية الأميركي، جيمس بايكر، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب يتطرق فيها الى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط وضمانات القروض لإسرائيل[1]

واشنطن، 1992/2/6

.....

وفضلاً عن ان بيكر تعهد لإسرائيل بأن تظل واشنطن شاهداً فقط على المفاوضات المتعثرة، فقد اسقط أمس ولليوم الثاني على التوالي شرط وقف الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة من جدول اعمال التفاوض مع إسرائيل حول ضمانات قروض المليارات العشرة التي تطلبها لتوطين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

ونفى بيكر ما نشر عن عزمه على التدخل بنشاط في الجولة المقبلة، وقال: "لا يوجد لدي أي خطط لأن أقوم بأي شيء أكثر مما أقوم به منذ أن بدأنا هذه الرحلة الطويلة في رعاية المحادثات".

وكرر بيكر الذي كان يرد على سلسلة من الأسئلة بعد شهادة أدلى بها أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، الموقف الأميركي من المفاوضات وهو "اننا نتوقع أن نكون القوة الدافعة وراء المحادثات، وقلنا اننا سنفعل كل ما في وسعنا لأن نكون الحافز، وأن نساعد في أي وقت وفي أي مكان. وهذه هي سياستنا".

ولكن بيكر أضاف في إشارة ضمنية الى أن الدور الأميركي قد يكون أوسع من ذلك في المستقبل. ان واشنطن أبلغت الأطراف المعنية أنها إذا شعرت بأنها تستطيع ان تساعدهم "عندها تعالوا إلينا بشأن المسائل المهمة، المسائل الجوهرية، ولكن لا تطلبوا منا التورط في كل أو أصغر تفصيل إجرائي أو عملي".

وعاد بيكر للقول أن "الشروط التي تتحكم بالمفاوضات الثنائية هي أن الأطراف ذاتها تجتمع وجهاً لوجه وتتفاوض". وأضاف أن "راعيي المؤتمر أي روسيا والولايات المتحدة مستعدان للمساهمة بأي طريقة إذا طلبت الأطراف ذلك. ولكن هذا يجب أن يتم بموافقة الطرفين...". ورأى أن مجرد انعقاد المحادثات هو في حد ذاته تقدم، واعرب عن ارتياحه لانتقال المحادثات من المرحلة الإجرائية الى بحث المسائل الجوهرية، وقال أنه من المتوقع ان يقوم كل فريق في المرحلة الأولى بطرح مواقفه ومطالبه "القصوى" وهذا ما حصل في الجلسات الأولى في رأيه.

وكرر بيكر ما قاله يوم أمس الأول، عن موقف واشنطن من طلب إسرائيل لضمانات القروض لتوطين اليهود السوفيات "حول الشروط والقيود التي نعتقد انها مناسبة إذا كانت الولايات المتحدة ستوافق على تقديم مساعدات إضافية تفوق وتزيد عن المساعدات الكبيرة التي نعطيها

---

[1] **المصدر**: السفير، بيروت، 1992/2/7.

عادة كل سنة لإسرائيل". وبعد أن قال بيكر انه سيجتمع اليوم (الجمعة) مع سفير إسرائيل في واشنطن زلمان شوفال لمواصلة المناقشات حول الشروط الأميركية، أضاف أن الحكومة ترى ان "أي مساعدات اضافية يجب أن تعطى فقط وفقاً للقيود والشروط التي تدعم مواقف الولايات المتحدة، وأن لا تتعارض مع مواقف الولايات المتحدة، وهي المواقف التي كانت في صلب سياسة كل حكومة منذ 1967". لكنه لم يأتِ مرة أخرى على ذكر تجميد الاستيطان، واكتفى بالتساؤل عن قدرة إسرائيل على سداد ديونها.

وشدد بيكر في سجال دار بينه وبين النائب ستيفن سولارز (ديموقراطي من نيويورك) على أنه عندما يتحدث عن الشروط التي ستفرض على ضمانات القروض فإن واشنطن لا تفعل ذلك لإرضاء العرب. وأضاف "ما نقوله هو إذا أردتم أن نقدم مساعدات إضافية كبيرة لإسرائيل تفوق وتزيد عن المبالغ الضخمة التي تتراوح بين 3 و4 مليارات التي نقدمها كهبات كل سنة، إذا أردتم المزيد، عندها نرجو ان لا تطلبوا ان نفعل ذلك في ظل ظروف تنتهك السياسة القديمة للولايات المتحدة. نرجوكم احترام مواقفنا السياسية، وهذه ليست مسألة متعلقة بخدمة العرب، هذه مسألة تتعلق بما يجب أن نفعله من أجل المواقف السياسية للولايات المتحدة".

وفي هذا السياق ذكّر بيكر مرة أخرى باقتراحه الذي قدمه خلال جهوده التي قام بها للتحضير لمؤتمر السلام حول قيام العرب بتعليق قوانين مقاطعة إسرائيل اقتصادياً مقابل قيام إسرائيل بتجميد بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة. وأضاف: "حصلنا على موافقة عدد من الحكومات العربية على ذلك. الرئيس مبارك وافق عليه، والملك فهد وافق عليه، وأعربت حكومات عربية أخرى عن استعدادها للموافقة عليه. إسرائيل رفضته رفضاً قاطعاً. وقالت أنه غير مقبول".

.....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/